



PROVISIONAL

A/35/2V.26
7 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣.٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمير (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— المناقشة العامة / ٩ — (تابع)

الكلمة التي ألقاها :

السيد شافيز مينا (السلفادور)

— خطاب معادة الرايت الأونرايل روبرت د . مولدون ، رئيس وزراء نيوزيلندا

— المناقشة العامة / ٩ — (تابع)

الكلمة التي ألقاها :

السيد حسن محمد مكي (اليمن)

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥مواصلة نذر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد شافيز مينا (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، ان العلاقات الودية التي تربط بين السلفادور وجمهورية ألمانيا الاتحادية ستزداد رسوخا في هذه المناسبة - التي تم انتخابكم فيها رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة - وستولد علاقات التعاون بين شعبينا وحكومتينا . انني لعلني يقين انكم بفضل تجربتكم ومؤهلاتكم ، فان أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ستكفل بالنجاح . وانني أهنئكم وأهنئ حكومتكم بمناسبة هذا الانتخاب الذي يشرفها .

كما انني أغتم هذه الفرصة لكي أعرب للرئيس السابق السيد السفير سليم أحمد سليم من تنزانيا عن تهانينا على الطريقة البارعة التي قام بها بمهمته . ويسعدني أن اكرر تهنئتي لجمهورية زمبابوي التي حصلت على استقلالها بعد كفاح مريـر ، كما يسعدني أن أهني دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين التي انضمت مؤخرا الى هذه المنظمة ، والتي يربطنا بها وجودنا معا كدول في امريكا اللاتينية .

ان أساس هذه الكلمة ينطلق من الحقيقة القائلة بأن العلاقات الدولية تنطلق من ديناميكية الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية ، وبالتالي فان هذا العرض سيكون معتمدا على هذه النظرة . ان السلفادور يمر الآن بفترة صعبة فيما يتعلق بتحديد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ان بلادى تنتمي الى مجموعة الدول الأقل حظا من النمو والتي تصدّر بضائع زراعية ، ولها اقتصاد مستقل . وهذه المميزات تمثل المواصفات التي تسود في بلدان العالم الثالث . ان طبيعة هذا المجتمع تمثل حاجزا في وجه التنمية واقامة الديمقراطية . ان عدم مراقبة امتلاك الأراضي والنظام المالي ونظام التجارة الخارجية ، تمثل جميعها الأسس الهيكلية لهذا النوع من المجتمع .

وهكذا فاننا نجد فيه مستويات عديدة من مستويات المعيشة والفقير التي تصل أحيانا الى البؤس والجوع بالاضافة الى أنها أدت الى جعل قسم كبير من القطاعات البشرية يعيش على الهامش . لقد نتج عن هذا الوضع ، عجز في السوق الداخلية حال دون تنمية الزراعة والصناعة والخدمات كما أدى الى انشاء هياكل أساسية اجتماعية وثقافية تمس بكرامة الكائن البشرى .

ومما يزيد هذه الظروف خطورة ، ذلك النمو الديموغرافي الذي ينمي الهجرة الى المدن مما يؤدي الى ايجاد مشكل خطير ألا وهو مشكل المهاشية الاجتماعية والمدنية .

ولقد كان من آثار هذا الوضع من وجهة النظر السياسية ، ظهور دكتاتوريات معلنة ومستترة الى جانب التزوير في الانتخابات ، وتفشي الرشوة وابتعاد المؤسسات التي أنشئت من أجل التنمية عن مسارها ، وعدم القدرة عن استخدام التعاون الدولي استخداما مقيدا . أما من وجهة النظر الاجتماعية ، فقد أدى هذا الوضع الى انحلال الأخلاق ، وزيادة الأمية ، ووجود شباب محروم من تحقيق مستقبل زاهر .

وبدأ من عقد الستينات ، فقد برزت في بلادنا ظاهرة تدل على الوعي مكنت الجماهير من التطلع نحو مستقبل أفضل . وهكذا نشأت حركات نقابية ، وأحزاب سياسية عقائدية ، ومنظمات للعمال والجماهير . ولقد كانت هذه الحركات الشعبية تناضل من أجل تحقيق اتجاهات اقتصادية واجتماعية وتشكيل حكومة ديمقراطية ، وكانت تكافح من أجل تحقيق هذا الهدف .

وبفضل وسائل العمل الاجتماعي هذه ، خاض الشعب حملة انتخابية ديمقراطية في ثلاث فترات في عام ١٩٦٦ و ١٩٧٢ ثم في عام ١٩٧٧ . وخلال كل هذه الحملات ، شهدنا تجنيد جهاز لتزوير الانتخابات والقمع كما تم خلال تلك الفترات الثلاث التحايل على ارادة الشعب والحيلولة دون ادخال نماذج من الاصلاحات عن طريق الوسائل الانتخابية .

ان استحالة استمرار الحياة الديمقراطية ، قد عززت كفاح التنظيمات السياسية وتنظيمات العمال ، كما أن المجموعات التي كانت تتولى مقاليد الحكم في ذلك الوقت لم تصغ الى صوت الجماهير التي كانت تنادى بمجتمع جديد أكثر عدالة ، وأكثر انسانية . وفي هذا الصدد لم يكن في استطاعة الديمقراطية أو التنمية أن تجد حلا بد يلا في مثل هذا السياق .

ونتيجة لذلك ، وعلى أساس الحق في التمرد ، فقد تمت الاطاحة يوم ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ بنظام الحكم ، وحل محله مجلس ثوري .

ان هذه الحركة ، قد شرعت في عملية ثورية تجمع بين العامل الاجتماعي ، والعامل الاقتصادي والعامل السياسي من أجل انشاء مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس تعدد الاتجاهات لتحقيق سلسلة من التغييرات الهيكلية التي تؤدي الى اقامة مجتمع أكثر انسانية وأكثر تضامنا ، وتحقيق نمط عادل للحياة .

ونحن ندرك أننا لن نتمكن من القضاء على الأسباب العميقة للعنف الذي كان يمارسه النظام الحاكم قبل ١٥ تشرين الأول / اكتوبر الا عن طريق التغيير الهيكلي وحرية التعبير عن الرأى الاجتماعي والسياسي .

ولقد أصدرت حكومة بلادي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ، قانونا للاصلاح الزراعي الشامل . ولقد أمكننا حتى الآن أن نلغي تماما الملكيات الكبيرة ، ولدينا برنامج للاصلاح الزراعي سمح ل ٧٠ في المائة من الفلاحين بامتلاك أراضيهم . ولقد كان ذلك هو أول برنامج للاصلاح الزراعي خلال الموسم الزراعي الأول ، وقد أدى الى زيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٢٥ في المائة وخاصة في الحبوب مما يدل بكل وضوح على الدعم المطلق الذي يحظى به هذا الاصلاح الزراعي في بلدنا . وعلاوة على ذلك ، فقد قمنا بتأميم التجارة الخارجية والنظام المالي الوطني .

وعلى الصعيد السياسي ، فقد حددت حكومتنا لنفسها برنامجا سياسيا يتضمن سلسلة من التدابير الرامية الى اخفاء طابع ديمقراطي على حياة الشعب سوف يمكنه عن طريق انتخابات ديمقراطية حرة من أن يصبح سيذا لمصيره .

وهكذا ، فاننا نقوم بانشاء تنظيم سياسي يكون في خدمة المجتمع بكامله ، وسيسمح لنا بأن نجعل البلد يعيش في ظل سلام حقيقي .

والواقع أن العنف ظاهرة تنتج عن عدم التوافق بين التطلعات الشعبية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وهكذا فان القضاء على العنف فيما يخص بلدي ، يتوقف على انشاء أجهزة اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤدي الى خلق جو من الثقة والتعاون .

اننا نريد أن ننشئ نظام حياة ديمقراطية ونظاما قانونيا يقوم على الاحترام المطلق لحقوق الانسان مما سيمكننا من تنفيذ عملية التكامل الاجتماعي .

ان حكومة بلادي تتخذ تدابير ايجابية من أجل تحقيق هذه الأهداف ، ونحن في حاجة الى تعاون جميع سكان البلد دون أي تمييز مهما كان شكله ودون اختلاف عقائد أو سياسي . والمهم هو أن نضع حدا لأساليب العنف وأن نعمل على أن يسود العقل من خلال حوار موضوعي وبناء حتى نتمكن من وضع حد نهائي للعمل السياسي غير المعقول ولثورة العواطف .

ان كفاحنا لصعب للغاية ، لأننا نواجه حاليا مصالح بيدو من المستحيل التوفيق بينها . ومع ذلك فاننا متفائلون ونتمنى النجاح في بناء مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه الشعب بحرية التعبير عن رأيه ويحترم فيه تصويت هذا الشعب خلال الانتخابات . وأمام مجتمع منحل تسوده النزاعات نتيجة لسنوات عديدة من الآلام والاستغلال ، فقد حددنا الوثام والعدل هدفا بالنسبة اليينا .

اننا متفائلون لأننا مؤمنون بالمواطن في السلفادور ، بذكائه ويعمله ، والذي اذا وضع موضع الاختبار فانه سيعرف كيف يدفع الى الأمام بعملية تقرير مصيره بنفسه .

اما بالنسبة الى الموقف الدولي ، فاننا نلاحظ أن الانفراج قد تخلف بالنسبة الى المفهوم المضاد له والمتمثل في الصراع بين الدولتين العظميين ، ولم يتبين ذلك على المستوى العالمي فحسب مثلما هو الحال بالنسبة الى الحد من الاسلحة النووية ومراقبتها بل تبين أيضا في مجال انتشار مواطن التوتر .

وفي مثل هذه الظروف ، فان العالم يواجه خطرا كبيرا ألا وهو خطر انفجار ندى أبعاد كبيرة . وتكتسي هذه الظاهرة مدلولاً كبيراً عندما تقوم الدول الكبرى التي كانت في الماضي قد حددت مصالحها في مناطق معينة ، بالبحث عن توسيع مصالحها ونفوذها الى مناطق أجنبية هي مسرح للمطامع السياسية الدولية .

وفي مواجهة القوى الكبرى في عالم تمزقه الكتل والتحالفات من أجل السلطة ، فان السلفادور قد حددت سياسة خارجية واضحة تقوم على أساس التأكيد على سيادته واستقلاله في مواجهة أية نوايا للتوسع والهيمنة والسيطرة . واننا في ذلك نتفق تماما مع البلدان غير المنحازة .

ان بلدان العالم الثالث قد نضجت بدرجة تجعل مواقفها المتعلقة بالقومية وتقرير المصير سائدة . ان وطنيتها الأصيلة يجب أن تسود ، ومن ثم يجب أن تتماشى مع ظروف البيئة السائدة في كل منها . اننا نكرر أن العلاقات بين الدول ذات السيادة يجب أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل ولابد أن عدم التدخل .

ان الشعوب تفضل المواقف القائمة على المبادئ بدلا من الفوضى والفوضى . ان الشعوب تعلم تماما انه يمكن معالجة المشاكل المختلفة بوسائل مختلفة وأن تكون لها استجابات مختلفة . ورغم انه يمكننا محاولة التشبيه بين الظواهر الاجتماعية المختلفة فاننا مع ذلك لا نستطيع أن ننكر الحقيقة الأساسية للعوامل الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل وضع من هذه الأوضاع على حدة . وفي العلاقات بين الدول يجب أن تكون هناك قواعد وقيم ثابتة وليست مواقف وقتية .

ان حكومة السلفادور تريد أن تؤكد على أن احترام هذه المبادئ هو حجر الزاوية في سياستنا الخارجية . اننا نتصور القانون الدولي على أساس انه عامل دينا ميكي في عالم يتغير باستمرار ، ولكن المبادئ الأساسية ثابتة دائما . ان مبادئ وأهداف الأمم المتحدة هي أفضل وسيلة لدراسة المشاكل الهامة على المستوى الدولي .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، التي قطعت حكومة السلفادور علاقاتها معها ، فانها لا تزال تمارس سياسة الفصل العنصري البغيضة ولم تفعل شيئا من أجل حصول ناميبيا على الاستقلال . ان هذا التردد من جانب جنوب افريقيا لم يعد يدهش أحدا في منظمة الأمم المتحدة ، ويجب علينا أن نفكر في قلق شعب ناميبيا ، الذي بعد زمن طويل من الكفاح يريد أن يعترف له بهويته الوطنية ويحاول أن يبلور مثله الأعلى ، العزيز عليه وهو الاستقلال الكامل . اننا نعرب عن اعترافنا وتأييدنا لشعب ناميبيا ، وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الخرية ، التي تمثله .

وفيما يتعلق بتصفية الاستعمار في شمال افريقيا ، فان السلفادور يعرب عن تأييده لاستقلال الصحراء الغربية .

أود بعد ذلك أن أدلي بملاحظات حول بعض المشاكل الدولية التي تؤثر على السلم في العالم . ان هذه المشاكل على جانب كبير من الأهمية لأن آثارها السلبية تمس مناطق أخرى من العالم .

ان الحرب بين ايران والعراق هي مصدر قلق لبلدى . ان هذا النزاع خطير نظرا لاحتمالات توسعه وللآثار الخطيرة التي قد تترتب عليه بالنسبة للاقتصاد الدولي . اننا ندعو الطرفين الى وقف الأعمال العسكرية والبحث عن الوسائل السلمية لتسوية النزاع فيما بينهما .

أما بالنسبة للوضع في أفغانستان وكمبودشيا فان المجتمع الدولي قد أعرب عن وجهة نظره ضد وجود القوات الأجنبية في هذين البلدين . ان شعبي هذين البلدين يجب أن تتاح لهما الفرصة لتقرير مصيرهما بحرية . وعندما تقوم دولة عظمى بتجاهل النداءات الموجهة من قبل الأمم المتحدة لتصحيح الأوضاع الدولية ، فان الدول الصغرى لا تستطيع الا أن تستند الى القوة المستمدة من مبادئ الميثاق ، وتلج على ضرورة احترام وتنفيذ قواعد القانون الدولي ، وتعرب عن ادانتها المطلقة لانتهاك هذه المبادئ .

ان بلدان عدم الانحياز قد لعبت دورا هاما في توجيه الدعوة الى عقد دورة استثنائية طارئة في تموز/يوليه من هذا العام لدراسة قضية فلسطين . ولقد اتخذت حكومة بلادي في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، موقفا محددا أعربت فيه عن وجهة نظرها في هذا الصدد ، ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

- أولا ، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ، فان قضية فلسطين تحتل مكان الصدارة . أما بالنسبة للمشكلة العربية الاسرائيلية فان مصير الشعب الفلسطيني هو نواتها .
- ثانيا ، ان شعب فلسطين له الحق الثابت في تقرير المصير وفي اقامة دولة خاصة به ، ذات سيادة ، معترف بها على المستوى الدولي .
- ثالثا ، لا يمكن قبول الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وبالتالي فان على اسرائيل أن تعيد هذه الأراضي المحتلة الى أصحابها .
- رابعا ، ان الشعب الفلسطيني له الحق في أن يمثل من قبل المنظمة التي يريد ها . وان العالم العربي كله دون استثناء قد اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وبالتالي يجب أن تقبل هذه المنظمة للمساهمة في مفاوضات السلام .
- خامسا ، يجب أن تعترف كافة دول المجتمع الدولي بوجود دولة اسرائيل وحقها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها . ان القدس ، بحكم تاريخها وأهميتها الدينية ، يجب أن تكون موضع نظام خاص ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

اننا نشعر أن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في اقامة دولة يمكن أن يتزامن مع حق اسرائيل في التواجد ككيان مستقل حر . ان حكومة بلادي تلح على ضرورة مواصلة الجهود لاستمرار عملية التفاوض بمشاركة جميع الأطراف المعنية في النزاع . وفي منطقة الشرق الأوسط وفيما يتعلق بمسألة لبنان ، فان بلادي تأمل في أن تستعيد السلام مرة أخرى ، وهو ضروري للتعايش السلمي لشعوب هذه المنطقة .

ان السلفادور قد أعرب دائما عن دعمه لنشاط الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . ان هذا الهدف الذي يرمي الى تحقيق السلم العالمي له آثار على التنمية نظرا للموارد المالية الضخمة التي تخصص لسباق التسلح . ان أحد الخطوات في هذا المجال تتمثل في البروتوكول الأول لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، ونأمل في أن تتمكن مناطق أخرى من اعتماد نظم مماثلة لمنع السلاح النووي .

وفيما يتعلق بالاتفاقيات بين القوتين العظميين فاننا نشعر أن عدم التصديق على الاتفاقية الثانية للحد من الأسلحة (سولت ٢) هي علامة سلبية على الطريق ، كذلك الحال بالنسبة لعدم تحديد موعد للبدء في الجولة الثالثة للمفاوضات حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٣) ان التصاعد في سباق التسلح لا يزال مستمرا ، بأحدث التقنيات ، تلك التقنيات التي كان من الواجب أن تستخدم لصالح الشعوب . ان أغلبية الدول في الوقت الراهن على الأقل تعتبر مجرد شهود لمأساة تجرى أمامهم ولا يستطيعون أن يفعلوا ازاءها شيئا . ان ما يسمى بمعقد نزع السلاح سيكون له وجود اذا ما توصلت المفاوضات الدائرة الى نزع تام وشامل للسلاح .

اسمحوا لي الآن أن أبدي بعض الملاحظات حول الوضع الاقتصادي العالمي وحول تطلعات البلدان النامية . ان المشاكل الاقتصادية التي تواجهها عالمنا كثيرة ومعقدة ، وتتسم بأزمات اقتصادية لها آثار سيئة على العالم أجمع وخاصة على معظم البلدان النامية ، ويجب أن نجد حلا لهذه المشاكل في اطار الأمم المتحدة .

ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة التي أنهت أعمالها مؤخرا قد حققت اتفاقا عاما في الرأي فيما يتعلق بالاستراتيجية الدولية للتنمية . وان لم يكن هذا النص مرضيا تماما ، فهناك على الأقل بعض التقدم في الاتفاقات ، في اطار ما يسمى بالحوار بين الشمال والجنوب . ومع ذلك ، فان هذه

الدورة الاستثنائية كانت تهدف أيضا الى البدء في جولة من المفاوضات الشاملة في كانون الثاني / يناير القادم . ولقد مئينا فيما يتعلق بهذا الأمر بالفشل . فالواقع ان هناك ثلاث دول صناعية لم تشارك في الاتفاق العام في الرأي حول النص الخاص بالبدء في دورة جديدة من المفاوضات الشاملة ان السلفادور واثق انه خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين سيكون من الممكن الوصول الى اجماع عام في الرأي حول هذا الموضوع .

أود أن أكرر تأييدنا المطلق لموقف مجموعة ال ٧٧ وموقف مجموعة البلدان الأعضاء في النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية ، والمفاوضات الشاملة ان وفد بلادى يعتبر أن المواضيع التي يجب أن تعطى أولوية في هذه المفاوضات هي المتعلقة بالمواد الخام ، والتجارة والتنمية ، والطاقة والمسائل النقدية والمالية .

ومع ذلك ، فان هذه المشاكل على جانب كبير من الأهمية ، وبالنسبة لبلادى فان المساوئ الاولية تعتبر حيوية .

ان السلفادور كدولة منتجة ومصدرة للبن ويتوقف اقتصادها الى حد كبير على هذا المنتج ، فقد تضررت الى حد كبير نظرا للأسعار المحففة التي تفرضها السوق الدولية للبن ، في الوقت الذى ترتفع فيه أسعار السلع التي نحتاج اليها ونستوردها من الدول المتقدمة ارتفاعا متواصلا يوما بعد يوم .

ومن ناحية أخرى فان الحواجز الجمركية وغير الجمركية وخاصة منها حصة التصدير من قبل الدول الصناعية ، لاتزال تلحق باقتصاد بلداننا آثارا سلبية .

وينتظر بلدى باهتمام بالغ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالدول الأقل نموا ، والذي سوف ينعقد خلال السنة القادمة . اننا متفائلون ونعقد اننا سنحصل على نتائج ايجابية بالنسبة لهذه الفئة من البلدان في نطاق فلسفة تقوم على عدالة توزيع الموارد الدولية .

وأريد أن أشير الى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذى حقق تقدما ملحوظا خلال دورته التاسعة . ان حكومة بلادى ترى انه من المهم الانضمام السريع الى اتفاقية يتم ابرامها في هذا المجال . وان السلفادور بلد بحرى بطبيعته ويعلق آمالا كبيرا على استغلال الموارد البحرية كعامل من العوامل التي تساعد على النمو الاقتصادى والاجتماعي . واننا نؤكد من جديد اننا نعتبر المياه الاقليمية التي تصل الى ٢٠٠ ميل بحرى هي تحت سيادتنا ، دون ان يسبب ذلك اضرارا لحرية الملاحة ، طبقا للقانون الدولي .

وأريد أن أشير الآن الى بعض جوانب العلاقات الخارجية لبلادى على المستوى الاقليمي . فعلى مستوى أمريكا اللاتينية ، فان السلفادور يعد من بين البلدان التي تكافح من أجل الديمقراطية ، وهي البلدان التي حصل منها بدوره على أدلة ثابتة من التضامن والتفاهم . ولقد انتهجنا سياسة ديناميكية من أجل توطيد علاقاتنا ، وكانت لهذه السياسة نتائج ايجابية .

وفيما يتعلق ببلدان أمريكا الوسطى ، فقد أعطينا الأولوية للبحث عن اتفاق مع جمهورية هندوراس الشقيقة ، وخصصنا جزءا كبيرا من جهودنا للمفاوضات المباشرة التي ترمي الى اقامة

عملية وساطة قام بها بفاعلية رجل قانون بارز كان رئيسا سابقا لمحكمة العدل الدولية ، وهو السيد جوزيه لويس بوسامنتي اى ريفيرو . ان التقدم الذى تم تحقيقه يبعث على التفاؤل . ونحن متأكدون من اننا سوف نتمكن بسرعة من توقيع معاهدة سلام ، مما يتمشى تماما وتطلعات شعوبنا . ولحسن الحظ فلقد استطاعت بلادنا أن تستخدم الوسائل السلمية لتسوية الخلافات القائمة بينهما ، وذلك طبقا لاحترامهما لمبادئ وأهداف ميثاق منظمنا ، وميثاق منظمة الدول الأمريكية وهي المنظمة التي لعبت دورا مناسباً في العملية التي أدت الى تحقيق التفاهم والوثام بين الدولتين .

أما بالنسبة للجمهوريات الشقيقة وهي فواتيمالا ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما ، فقد استطعنا ان نقيم معها أفضل العلاقات الممكنة ، وقد كانت الزيارات والحوار والاعلام المتبادل بشأن وجهات نظرنا واهتماماتنا أساسية في هذا الصدد .

ونأمل في أننا سوف نتمكن في نطاق مبادئ اعلان سان جوزيه الصادر في اذار/مارس الماضي ، من توسيع علاقات التعايش والتعاون والتكامل الاقليمي .

وأريد الآن أن أتلو على حضراتكم الفقرات الثلاث الأولى من اعلان سان جوزيه التي تنص على القواعد الأساسية التي يجب أن تحكم العلاقات الحالية بين بلدان أمريكا الوسطى .
 " ان التعايش السلمي لدول البرنز يتطلب احترام مختلف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لحق تقرير المصير ، وحق تسوية المسائل الداخلية بناءً على التطور التاريخي .

" ان الاحترام المطلق لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، أمر هيوى بالنسبة الى حفظ السلام والأمن بين بلدان المنطقة .

" ان احترام السيادة ووحدة التراب الوطني والاستقلال السياسي ، شرط أساسي لتحقيق التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول " .

ويجدر بنا أن نشير في هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة لأمريكا الوسطى ، الى أنه قد ثبت لنا وجود ارادة حقيقية لدى حكومات هذه المنطقة ، من أجل اقامة علاقات متجددة على أساس الصدقة والتفاهم .

ومرة أخرى ، فقد أعريت بلدان شقيقة عن انطباعاتها في تحقيق الوحدة والسلام والأخوة . وتمثل إعادة تشييد الوطن الكبير في أمريكا الوسطى ، هدفا بالنسبة إلينا . ان هذا يعد من أهم التطلعات السياسية الدولية لدى السلفادور ويتمشى تماما وأسمى تطلعات شعبها . ومن ثم كان تمسكنا بقضية التكامل في منطقة أمريكا الوسطى التي تحاول أن تعزز سوقها المشتركة وأن تخلق جوا ملائما للتقارب والتغلب على الخلافات والصعوبات أو المشاكل المطروحة .

اننا نتصور العمل الذي يجب أن يتم في نطاق حقوق الانسان ، كنظام شامل لا تستبعد منه قارة أو منطقة أو بلد لأسباب أيديولوجية مختلفة ، ويجب أن يهدف هذا العمل الى حماية المواطنين وأن يمارس دون تمييز سياسي أو عقائدي . كما يجب أن يدان العنف أيا كان مصدره وأيا كانت أسبابه .

واننا لمتأكدون من أنه يجب اقامة نظام دولي يتسم بالمساواة والعدالة وعدم التمييز من أجل النهوض بحقوق الانسان .

وفي هذا السياق ، فاننا نؤيد المشروع الذي ستعرضه بلدان الشمال ، من أجل توفير الحماية الأكثر فعالية للممثلين الدبلوماسيين وللأشخاص الآخرين الذين يقومون بوظائف مماثلة مثل موظفي المنظمات الدولية . ان القانون الذي يمنح الحصانة لهؤلاء لا يعد مجرد امتياز ، فهو مطلب فيما يتعلق بتوفير المناخ المناسب للاداء الطبيعي للوظائف الدبلوماسية ، ولا يمكن أن نتصور ان هناك كائنا ممتدنا يمكن ان يبرر تعريض أي دبلوماسي لأعمال العنف .

وفي نطاق حقوق الانسان ، يجدر بنا أن نشير الى حقيقة العنف ، وذلك لأن أعمال العنف في حد ذاتها تعد انتهاكا لحقوق الانسان الاساسية . وبطبيعة الحال يجب أن نفكر في ان هذه الظاهرة ينبغي ان يتم تحليلها من جميع جوانبها لكي نستخلص أسبابها ونحاول القضاء عليها . فالعنف في حد ذاته ، يعد ماسا بالقيم المقدسة وبالمفاهيم القانونية والخلقية للمجتمع ، وذلك نظرا الى الوسائل التي يستخدمها .

ان حكومة السلفادور تقدر الدعم الذي حظيت به من جانب الدول الشقيقة في عمليتها الثورية حق قدرة ، وتريد أن تؤكد رفضها مسبقا ، لأسباب مبدئية ، لأية شروط يراد فرضها عليها مقابل منحها أي نوع من أنواع المساعدة ، كما أنها ترفض أية محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية لأن هذا أمر غير مقبول .

ويطلب السلفادور من الدول المعنية ، أن تحترم تقرير مصير شعبها الذي سيقوم وحده بتسوية مشاكله .

ان اضافة طابع عالمي على نزاعات داخلية ، انما يزيد لها خطورة ، في الوقت الذي يعرض فيه التدخل سلام المنطقة وأمنها للخطر .

ان مجلس الثورة في السلفادور يؤكد من جديد ثقته في الأمم المتحدة كمحفل للوحدة ولتعدد التيارات العقائدية والسياسية التي يواجه كل منها الآخر بقوة الأفكار والحجج المختلفة في سبيل البحث الدائم عن التوفيق والاتفاق العام في الرأي ، علما بأن مصير البشرية مشترك بيننا جميعا ، كما اننا سوف نتحمل جميعا مسؤولية تفادي الدمار ، والنهوض بالانسان وتحقيق التقدم والرفاهية .

خطاب سعادة الرايت اونرايل روبرت د . مولد ون ، رئيس وزراء نيوزيلندا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية الآن الى خطاب سعادة رئيس وزراء نيوزيلندا .

اصطحب سعادة الرايت اونرايل روبرت د . مولد ون ، رئيس وزراء نيوزيلندا الى المنصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يسعدني كثيرا أن ارحب بسعادة الرايت اونرايل روبرت د . مولد ون ، وأن أدعوه الى القاء خطابه في الجمعية العامة .

السيد مولد ون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أن اهنئكم لانتخابكم للرئاسة . انني اعرف انكم - مثل سلفكم السيد السفير سليم ، من تنزانيا - سوف تتولون مسؤولياتكم بحزم ولباقة ومهارة .

ان نيوزيلندا ، باعتبارها عضوا في الكومنولث ، ترحب في هذه الجمعية بوفدي سانت فنسنت وجزر غرينادين وزمبابوي . انهما يأتيان ، من أجزاء مختلفة من العالم ، باتفاق خاصة سوف تساعدنا جميعا عند النظر في المشاكل الخطيرة التي تواجهنا .

ونحن ان نرحب بهذين العضوين الجديدين ، ينبغي الا ننسى ان هناك شعوبا اخرى تتحرك بخطى حثيثة نحو الاستقلال . ففي الجزء الذي نعيش فيه من العالم ، اصبحت فانواتو أمة في ظل ظروف غاية في الصعوبة . ونحن كجيران اسعدنا أن نرحب بالجمهورية الجديدة في عضوية محفل جنوب الباسيفيك ، لقد شهدنا - بكثير من التعاطف - تحركات مجموعات الجزر نحو الحكم الذاتي ، التي جعلت جزر الباسيفيك تشكل اقليما تحت الوصاية . ان شريك نيوزيلندا المباشر ، شعب توكيلاو ، يتولى مسؤولية متزايدة في حكم مجتمعه الصغير .

ان منطقة جنوب الباسيفيك قد وصلت الى نهاية فترة طويلة من التغييرات الدستورية ، فمنذ عشرين عاما ، عندما اعتمد الاعلان الخاص بتصفية الاستعمار كانت نيوزيلندا و استراليا الدولتين المستقلتين الوحيدتين في منطقتنا . والآن هناك ثلاث عشرة دولة مستقلة تتمتع بسيادتها الكاملة . ان بعضها مثل هنا ، ومع مرور الوقت ، سوف تحقق المزيد من الدول استقلالها وسوف يسمع صوت منطقة الباسيفيك بطريقة أكثر وضوحا .

وبينما زادت اعمال الامم المتحدة وكذلك تغير نطاق أنشطتها ، فانها تبد ولللبعض أقل فعالية وأقل وفاقاً بالفرض عما كانت عليه في الماضي . انني أعلم ان هذا الجهاز في حد ذاته يعتبر انعكاساً للعالم الذي يحيط بنا ، وهو عالم مضطرب بما فيه الكفاية . ولكن ، من الصعب ألا نكون متشائمين عندما نقيم ما تم تحقيقه في العام الماضي .

ففي الشهر الماضي فقط اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية لمناقشة التنمية والقضايا الاقتصادية . لقد انعقد هذا الاجتماع بسبب القلق المتزايد حول الاقتصاد العالمي . وقد تكلم كل متحدث في هذا الاجتماع عن خطورة الوضع الحالي . وقد طالب كل متحدث باجراء تغيير سريع . وأيد كل متحدث القيام بجولة جديدة من المفاوضات الاقتصادية الشاملة .

ولم يكن هذا مجرد بلاغة . وقد تحدثت خلال الشهر الماضي مع عديد من الزعماء السياسيين ، خاصة من بلدان آسيا والباسيفيك . وقد بدا واضحاً جلياً اننا جميعاً نشترك في الشعور بالقلق فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية . لقد استمعنا الى نفس الموضوعات مراراً وتكراراً . لقد تدهورت أحوال التجارة بشكل سريع ؛ وارتفع التضخم - ومعظمه مستورد - بشكل مبالغ فيه . كما أن العجز يزداد اتساعاً بشكل لم يسبق له مثيل . ان الاجابة التقليدية ، وهي الانكماش ، تتطلب ثمناً اقتصادياً باهظاً فيما يتعلق بتقليص التجارة وتوقف الانتاج . ان الثمن السياسي ، فهو ليس أقل بالنسبة لفقدان الوظائف وعدم الاستقرار الاجتماعي . ان دول منطقتنا ، كي تغطي العجز في نصيبها من البترول ، اضطرت الى الاقتراض . وبالنسبة للعديد من تلك الدول ، فان عبء خدمة الدين قد شل حركتها بالفعل . ان معدلات الفائدة المرتفعة ، وعصبية القطاع المصرفي الخاص تزيد من حدة مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في مواجهة مشكلات العجز المتزايد . ومن غير المستغرب ان حكومات البلدان النامية - مع قليل من دول العالم الاكثر ثراءً - تشعر بالرهبة للتوتر الذي تحدته القوى الاقتصادية والذي يؤثر على العلاقات الاقتصادية .

ولكن الدورة الاستثنائية الاخيرة فشلت حتى في الاتفاق على الاجراءات اللازمة للقيام باجراء المفاوضات الشاملة ، أو في أن تناقش فقط جدول الأعمال . انني استطيع أن افهم سبب تشاؤم اولئك الذين يتسألون عما اذا كانت الجمعية العامة أو أي من محافظها ، هي افضل مكان لمناقشة القضايا الاقتصادية الدولية المعقدة . انني أميل الى الاتفاق معهم . ومع ذلك ، فان مؤتمر

قانون البحار قد بيّن انه من الممكن ان تحل نسبة كبيرة ومعقدة من مثل هذه القضايا في محفل تمثّل فيه جميع الدول الأعضاء وانا كان لنا أن نعتبر ان هذا المثل مشجعاً ، فينبغي الانسحاب الوقت الذي احتجنا اليه لتحقيق ذلك ، وكذلك حجم العمل الذي تم خارج نطاق الاجتماعات الرسمية من أجل التوصل الى اتفاق في الرأي فيما يتعلق بالأهداف المشروعة والأولويات . وفضلاً عن ذلك ، ينبغي ان نتذكر ان مؤتمر قانون البحار قد حقق نجاحاً لأنه نظم مفاوضاته على اساس من المواقف الواقعية والاهتمامات المشتركة ، بدلا من الانحيازات السياسية والتكتلات الإقليمية . كما أود ان أوكد انه ليس امامنا عقد لاجراءات تقدم فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية الملحة . ولكن امامنا عام واحد فقط .

وانا ما أردنا احراز تقدم مماثل حول القضايا الاقتصادية العالمية ، فينبغي ان نتناولها باهتمام متجدد . وسوف يتحتم علينا أن نقبل حقيقة انه لن يكون هناك تغيير ثوري في الموقف من جانب البلدان الصناعية الغنية ، سواء في الغرب او الشرق ، ان التقدم سوف يتم تدريجياً . ومن المحتمل أن يكون اكثر فعالية عن طريق استخدام الأجهزة المتخصصة . ان جهازاً مركزياً يستطيع بل ينبغي ان يعطي دفعة وتماسكاً لمثل هذه المفاوضات . ومع ذلك ، يجب الا نتوقع الكثير منه . وببساطة ، فانه ليس من الواقعي أن نعتقد أن أي محفل متخطط لسلطة الوطنية يمكنه ان يدير وأن يحدد مسار المفاوضات في أجهزة مثل صندوق النقد الدولي أو الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية أو منظمة الاغذية والزراعة . وينبغي على هذه الأجهزة المتخصصة أن تتخذ الخطوات الفورية التي تعتبر حيوية . وهنا أيضاً ، فان التقدم كان بطيئاً للغاية .

اننا قد نستطيع الاسراع بالمفاوضات الشاملة بطريقة أكثر فعالية اذا ما طلبنا معاً عقد مؤتمر قمة غير رسمي محدود للغاية ولكنه واسع التمثيل ، وذلك كما اقترحت لجنة برانديت . وفي اجتماع كهذا قد يبيد ومن الممكن التوصل الى اتفاق في الرأي واسع المدى حول طريق التقدم اكثر من اجتماع يضم ١٥٠ دولة أو اكثر . لقد كانت هذه وجهة نظر رؤساء حكومات الاجتماع الاقليمي للكومنولث ، الذي حضرته في الشهر الماضي في نيودلهي . بل ان اجتماع وزراء مالية الكومنولث الذي عقد في برمودا كان اكثر اقتناعاً بالحاجة الى اتخاذ اجراء .

ان ما نناقشه لا يقل أهمية عن المكان الذي تجرى فيه المناقشة . وقد اقلقني أن المناقشات الاخيرة في نيويورك قد اصبحت عاجزة عن التقدم في مقترحات لجدول أعمال يكون شاملا وغير انتقائي . ان الاتفاق في الرأي لرؤساء الحكومات ووزراء المالية الذي استمعت اليه في الشهر الماضي هو أن الوضع البترولي الدولي ومشكلات تدفقه ، وبصفة خاصة ما يتعلق بالتمويل ، هو القضية الكبرى التي يجب مواجهتها ، اذا ما أردنا معالجة الصعوبات طويلة المدى في الاقتصاد العالمي وفي حوار الشمال والجنوب بطريقة مناسبة .

انني لا أود ان يساء فهمي من قبل الدول المنتجة للبتترول عندما أقول ان المسألة الجوهرية هي حل المشكلة الخاصة بموازن المدفوعات الدولية ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . وهذا يعني أنه ينبغي علينا ان نجد وسيلة فعّالة من أجل إعادة استخدام فوائض الدول المنتجة للبتترول . وانني لا أنكر ان ثمن البترول كان أقل مما ينبغي في الماضي ، كما انني لا أود القول بأن زيادة أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ تعد السبب الوحيد للمشاكل الاقتصادية الحالية في العالم . ان كل ما أقوله هو ان المشكلة الرئيسية والفورية تتطلب عملاً دولياً الآن .

فلننظر الى هذه الحقائق . ان التوقع هو ان العجز في البلدان النامية ، خلال الثلاثة أعوام المقبلة ، سوف يصل الى حوالي ١٦٠ بليون دولار امريكي ، وهناك طريقتان لتغطية هذا العجز . الطريقة الأولى ، هي منح المعونة ؛ والأخرى ، هي الاقتراض سواء بأسعار تجارية أو تمييزية . ان منح المعونة لن يغطي عجزاً بمثل هذا الحجم ، ومن غير المحتمل ان يتم تحسين المعونة الانمائية الرسمية بشكل كبير . والسؤال المطروح هو ما اذا كان في امكان النظام المصرفي الخاص ان يحل هذه المشكلة . ان الجولة السابقة لاعادة الاستخدام قد خضعت لضغوط كبيرة . ومن وجهة نظري ، فان مشاركة متزايدة من قبل مؤسسات التمويل الدولية ومرونة أكبر في تناولها للمشاكل ، يعد الآن أمراً ضرورياً اذا ما أردنا ألا نوسع عدم توازن المدفوعات العالمية بنتائجها الاقتصادية الخطيرة بالنسبة اليها جميعاً .

ان المؤسسات ، ولا تقل شأناً عن الحكومات ، ينبغي عليها ان توائم نفسها لهذه الظروف الجديدة . وان لم تتمكن من المواءمة ، فان الضغوط من أجل اقامة اجهزة جديدة للحلول محلها لا يمكن التغلب عليها . ولذلك ، ففي الاجتماعات الأخيرة ، أيدت نيوزيلندا النداءات الموجهة الى صندوق النقد الدولي من أجل أن يقوم بدور أكثر ايجابية وديناميكية في عملية إعادة الاستخدام تدعيماً للنظام المصرفي الخاص . وانني لمقتنع بأن الصندوق لديه المهارات والخبرة التي تمكنه من الاستجابة الى احتياجات عالم اليوم .

وانني اعتقد ان القرارات التي اتخذت خلال اجتماعات البنوك والصناديق السنوية في الاسبوع الماضي في واشنطن ، سوف تسمح لهذه المؤسسات بتناول مشكلة إعادة الاستخدام . ان نيوزيلندا قد استمرت في تبني مفهوم المراقبة المتوازنة حتى يمكن التوفيق بين قدرات البلدان ذات الفائض

واحتياجات البلدان التي تواجه العجز . ان عبء الموازنة يعد مشكلة بالنسبة للمجتمع الدولي الذي يعمل من خلال جمهوره وكذلك من خلال مؤسساته الخاصة . ان الدول ذات الفائض يجب عليها ان تدرك الصعوبات الخطيرة التي تواجه الدول المستوردة للبتترول في العالم النامي . كما يجب عليها - وانني اعتقد أنها سوف تفعل ذلك . ان تعترف بأنه يمكن استخدام قدرتها الاقتصادية ، وذلك عن طريق التزامات متزايدة وضمانات لصندوق النقد الدولي من أجل تجنب مجموعة من الافلاسات الوطنية .

ان المجتمع الدولي لديه القدرة والبراعة على العمل بسرعة بالنسبة لهذه المشاكل الاقتصادية الحرجة ، ويجب عليه ان يفعل ذلك .

وانا ما اردنا ان نعطي دفعة جديدة للمفاوضات الاقتصادية لهذه المنظمة ، فينبغي علينا ان نتساءل : ألم يكن من الأفضل ايجاد اطار اكثر فاعلية لهذا الغرض ؟ هل نهج المجموعة للمفاوضات لا يزال يخدمنا ؟ وعلى ضوء المؤتمرات الاقتصادية الرئيسية للأمم المتحدة التي عقدت خلال العامين الماضيين ، فاني أود القول بأنني أشك في ذلك . وقد توصلت لجنة براندت الى نفس النتيجة حيث يقول تقريرها ما يلي :

” ان عملية التوفيق بين الخلافات داخل كل مجموعة قد أدت الى مواقف متطرفة

مبعدة الدول المعتدلة ؛ وان المطالب القصوى تحصل على عروض متواضعة ” .

ولكن هذه تعد احدى نقاط الضعف في نظامنا الحالي . وهناك نقطة أخرى وهي ان المصالح

المحددة للبلدان المنفردة أو لمجموعات البلدان ، تخضع لقضية التضامن الجماعي .

ان المجتمعات الجزرية الصغيرة في جنوب المحيط الهادئ ، تعد مثالا في هذا الصدد ،

فان اقتصادياتها صغيرة ومواردها محدودة . وهي تعتمد على عدد ضئيل من السلع التي يمكن

استغلالها ؛ وهي تتأثر بدرجة كبيرة من تقلبات الأسعار ؛ وتتأثر أيضا بتكاليف النقل المرتفعة

والخدمات غير المضمونة لتصدير سلعها الى اسواق رئيسية ، كما تتأثر بعوامل خارجية لا يمكن ان

تسيطر عليها . ان اقتصادياتها هششة ، وتزداد سوءا بانعزالها عن بعضها البعض وعن المناطق

المجاورة . وليس هناك عامل يعيق بصفة مستمرة بلدان المحيط الهادئ في نضالها من أجل تنمية

مواردها وتوفير حياة أفضل لشعوبها .

ومن الواضح ان الدول الجزرية في المحيط الهادئ لديها احتياجات خاصة ، ويجب على المجتمع الدولي ان يستجيب الى هذه الاحتياجات . فهي لا تحتاج فقط الى مساعدة للتنمية ، رغم أهميتها ، ولكنها تحتاج الى توفير الاجهزة الضرورية التي يمكن بها للبلدان الصغيرة ان تعرب عن اهتماماتها وأن تتناولها بفاعلية .

وليس من الكافي ، في النهاية بالنسبة للبلدان الجزرية النامية ان تعتبر فئة مستقلة تستحق معاملة خاصة . فاني اعتقد ان هذه البلدان تود - كما تود البلدان الأخرى أيضا فيما يسمى بالمعدلات الخاصة - ان تأخذ مكانتها في الاتجاه السائد للحياة الدولية وهي لا تود ان تنحى جانبا كمجتمعات لا يمكنها ان تتكيف وفق نموذج معدا سلفا . ومما يؤسف له ان المجتمع الدولي يبدو أنه قد استقر على هذا الاختيار عندما قام بوضع الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات . ونحن في نيوزيلندا قد عانينا من عدم مرونة دبلوماسية الكتل . ان ظروفنا الاقتصادية ومصالحنا الخاصة يتم اغفالها عندما تنقسم عضوية هذه المنظمة الى تسميات مختصرة مثل " الشمال " و " الجنوب " ، أو الى تسميات حسب مجموعات .

وقد تجاهل المجتمع العالمي لسنين عديدة مسألة انتاج الغذاء والوصول الى اسواق ، وهي تعد مسألة هامة بالنسبة لرفاهية نيوزيلندا ، ان نظام المجموعات في التفاوض ، قد أعاق جهودنا بشكل فعال من أجل ان نعطي هذه المسألة أولوية أكبر ، ويبدو الآن انها قد بدأت تحظى باهتمام مناسب . وهناك ادراك جديد بأنه ليس من السهل تقويض ثقة المجتمعات الريفية . ولا يعلم أحد ذلك أفضل من البلدان النامية التي خلال العقد الماضي ، قد تغيرت من بلدان مصدر للغذاء الى بلدان مستوردة له . ان هناك مزيدا من البلدان ترى ان المعايير المزدوجة التي تحكم التجارة الدولية للغذاء ، يينفي الآن ان تتغير . وان لم يحدث ذلك فسوف يكون هناك صراع من أجل استعادة وتدعيم ثقة المزارعين ، وهم الذين يتطلعون الينا لكي نغذي الجياع في هذا العالم . وفي نضالنا من أجل التغلب على نظام الحماية الزراعية في العالم الصناعي ، فان مصالح نيوزيلندا هي نفس مصالح البلدان النامية . ومع هذه البلدان ومع بلدان أخرى كثيرة ، فان لدينا اهتماما من أجل احداث نظام تجارى أكثر تحررا في جميع القطاعات . وفي المفاوضات الشاملة ، في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي الاتفاق العام

بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، سوف نعمل لتحقيق هذه الغاية مع جميع الذين يرغبون في ايجاد نظام تجارى اكثر انصافا و اذا أمكننا تحقيق ذلك ، فسوف نرى اتساعا في معدلات التمسو الاقتصادى العالمى ، وهو عنصر ضرورى للاستقرار السياسى وللأمن .

وفي كلمته الافتتاحية ، فقد ذكرنا الرئيس بأن رؤية أولئك الذين أسسوا هذه المنظمة تستهدف عالما يسوده السلام . وقال بحق انه يمكن التوصل الى ذلك فقط اذا ما عازمت الأمم المتحدة على تطبيق المبادئ التي تعمل من اجلها وهي : تعزيز حق تقرير المصير لجميع الشعوب ، وحماية المساواة السيادية للأمم وخاصة الضعيفة والصغيرة منها ؛ وتعزيز الحقوق الانسانية والحرية .

ومن الاحباط ان نفكر الى أى مدى يجب ان نذهب ، قبل ان نقول اننا قد توصلنا الى هذه الاهداف التي ، خلال عضويتنا ، قد وضعناها لأنفسنا . ويبدو هذا كله جليا من التوترات السياسية والاقتصادية التي تهز العالم اليوم . ان المبادئ التي تدافع عنها هذه المنظمة ، قد تم تحديدها بشكل مستمر .

ان أفغانستان هي احدى مناطق الأزمات التي تتطلب حلا سريعا وعادلا ، وفي مطلع هذا العام ، فان نيوزيلندا شاركت مع ١٠٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة ، في تأييد قرار يستنكر التدخل المسلح في هذه الدولة ، ويطالب دون شروط بالانسحاب الفوري والكامل لجميع القوات الأجنبية . ولكن هذا القرار قد تم تجاهله ، وما زالت القوات السوفياتية باقية في أفغانستان ، لأن النظام الذي نصبوه هناك لا يمكن أن يبقى بغير وجودهم . ان الشعب الأفغاني عن طريق المقاومة ، قد بيّن بوضوح رفضه لهذا النظام ، ولا استمرار وجود القوات الأجنبية التي تسانده .

ان الغزو السوفياتي لأفغانستان يعد انتهاكا للمبادئ الأساسية للميثاق ، ويهدد أمن الدول المجاورة . ويزيد من حدة التوترات في قرب آسيا ، ومنطقة المحيط الهندي ، ويطيح بتقديم الوفاق ، الذي يزعم الاتحاد السوفياتي دائما انه يلتزم به .

هناك طريقة وحيدة ومؤكدة لعكس اتجاه هذا الموقف الخطر ، وهي أن يبدي الاتحاد السوفياتي احترامه لمبادئ السلوك الدولي التي يناصرها بشدة عندما يكون الأمر متعلقا بالآخرين . يجب عليه أن يسحب قواته ، وأن يسمح للشعب الأفغاني أن يقرر مستقبله بحرية ودون تدخل أجنبي . ان الهجوم على سيادة دولة صغيرة مجاورة له شبيه في جنوب شرق آسيا . فهناك حكومة عميلة قد تم فرضها على شعب كمبوتشيا ، وتم الابقاء عليها بقوة السلاح . ان الوضع في كمبوتشيا قد أثر على السلم والاستقرار والتقدم في منطقة جنوب شرق آسيا كلها .

وفي العام الماضي ، فان الجمعية العامة نادت بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، ولكن هذا النداء قد تم أيضا تجاهله ، وما زالت هذه القوات باقية هناك ، وتشارك في الحرب على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا وفي كل مكان . ومما يشكل قلقا بالغاً بالنسبة لنيوزيلندا ، انه لم يتم احراز أى تقدم في هذا المضمار منذ اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين العادية ، وكلما طال أمد الحرب ، كلما زادت خطورة اتساع النزاع . وحتى يتم التوصل الى تسوية سياسية فلن يكون هناك استقرار في المنطقة ، ولن يكون هناك نهاية لمعاناة الشعب الذي أخذ قصرا في نزاع لا يود الاشتراك فيه .

ان جهود الاغاثة ستظل ضرورية لفترة طويلة ، ومن الضروري أن يكون في الامكان توزيع هذه المؤن لمن هم في مسيس الحاجة اليها دون اعاقه ، وذلك أينما كانوا ، ولا يقل عن ذلك أهمية

ضرورة اعادة الانتاج الزراعي في كمبوتشيا الى ما كان عليه . ومن الضرورة بمكان احياء اقتصاد كمبوتشيا حتى يتمكن ضحايا النزاع من العودة الى ديارهم ، وأن يمارسوا حياتهم العادية .
انني أعرف أن بلدان جنوبي شرق آسيا تريد السلام والاستقرار، وتود أن تحقق تنميتها الاقتصادية دون تهديد لأمنها . ان دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتأييد واسع من قبل المجتمع الدولي ، قد سمعت دوما للتوصل الى تسوية سياسية دائمة ، ان قرار العام الماضي يضع المبادئ التي يجب أن تكون أساسا لهذه التسوية .

ان هذه الجمعية في حاجة الى أن تعطي تأييدا قويا من أجل التوصل الى هذه التسوية . ان نيوزيلندا رحبت بزيارة الأمين العام الى بانكوك وهانوي ، ومن الواضح أنه يمكنه أن يلعب دورا هاما ، ونحن كفيرنا نتطلع اليه ، لكي يساعد على اجراء محادثات مثمرة بين فييت نام وجيرانها رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، وأن يسهل عقد مؤتمر دولي نحن في حاجة اليه ، من أجل تخفيف حدة التوتر والتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة .

وهناك منطقة اخرى في آسيا تخضع لتوتر شديد ، هي منطقة شبه الجزيرة الكورية . ان نيوزيلندا سوف تواصل تأييدها للتدابير التي تربي الى تخفيف حدة التوتر في تلك المنطقة ، ومن الامور المشجعة تلك السلسلة من الاجتماعات التمهيدية التي عقدت مؤخرا بين ممثلي شمال وجنوب كوريا ، التي تهدف الى تطوير الاتصالات فيما بين الشمال والجنوب . اننا نحث كلا من الجانبين على الابقاء على قوة دفع هذه الاجتماعات وأن تواصلها باخلاص صادق للتوصل الى اسلوب دائم للتعايش السلمي بينهما .

ان النزاع بين العراق وايران هو أيضا أمر يمثل قلقا بالغاً بالنسبة لنا ، لقد أسفر عن مدار وخسائر في الأرواح لكل من البلدين ، وانا ما استمرت هذه الأعمال القتالية ، فسيكون لها آثارها الوخيمة بالنسبة للمنطقة ككل وما وراءها . اننا نأمل أن يتوقف القتال حتى يمكن تسوية الخلافات فيما بين الدولتين في أقرب وقت ممكن ، وبالطرق السلمية . اننا نؤيد نداء مجلس الأمن فسي هذا الخصوص ، ونرحب بالجهود التي يبذلها الآخرون من أجل التوصل الى تسوية سلمية .

ومن الامور التي لا تقل الحاحا أن يجري التفاوض في شأن مشكلة الشرق الأوسط . ان هذا النزاع لا زال يشكل تهديدا لسلم وأمن العالم . ان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تعد خطوة

هامة الى الأمام ، ولكنها لا تعدو وأن تكون بداية فقط . ان الآمال التي يمكن أن تؤدي للتوصل الى سلام شامل ودائم على أساس المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) لم تتحقق ، ولن تتحقق الا اذا اعترفت اسرائيل بحقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولة منفصلة اذا ما رغب في ذلك . وفي نفس الوقت ، فان الاعلان المنفرد من جانب اسرائيل بشأن القدس ، واقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة ، لا يمكن الا أن يكون عائقا أمام التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات .

ان استمرار الاحتفاظ بالرهائن من السفارة الامريكية في طهران هو سبب آخر للتوتر . ان موقف نيوزيلندا واضح بالنسبة لهذا الموضوع . اننا لنأسف لرفض ايران المتكرر لاطلاق سراح هؤلاء المحتجزين . وينبغي الاسراع بايجاد حل مشرف ليس فقط من أجل المحتجزين أنفسهم ولكن أيضا اذا ما كنا نريد احترام مبادئ القانون الدولي . اننا دون شك على استعداد تام للانضمام الى جهود الآخرين من أجل التوصل الى حل سلمي .

منذ عام مضى ، فان نيوزيلندا قد رحبت بمبادرتين رائدتين ، للسعي من أجل تسوية سلمية للنزاعات في افريقيا الجنوبية ، ألا وهما مؤتمر لندن بشأن زمبابوي ، واستئناف المفاوضات بشأن ناميبيا .

ان وجود زمبابوي اليوم هنا لهو خير دليل على اصرار شعبها وكل أولئك الذين عملوا باصرار من أجل ايجاد تسوية عادلة ومنصفة . انه لمن دواعي سروري الخاص أن دول الكومنولث قد تمكنت من أن تلعب دورا في النقل السلمي للسلطة في تلك البلد . ان نقل السلطة بطريقة مماثلة يجب أن يكون هدفنا في ناميبيا ، وليس هناك من سبب قوى يدعو الى عدم سرعة تسوية المشاكل القليلة الباقية . لقد آن الأوان لسلطات جنوب افريقيا كي تضع حدا لاحتلالها فير المشروع لناميبيا ، ويتمين عليها اذا كانت حقا تريد التوصل الى تسوية سلمية ، على جنوب افريقيا أن تتعاون مع مجلس الأمن لمنح الاستقلال لشعب ناميبيا ، وكما رحبنا باستقلال زمبابوي عام ١٩٨٠ ، علينا أن نرحب باستقلال ناميبيا عام ١٩٨١ .

وانا كنا نريد استقرارا نهائيا ، فان حكومة جنوب افريقيا يتمين عليها أن تسير قدما نحو تفتيت نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا نفسها . واننا كانت هناك مؤشرات بأن الحكام الحاليين

في جنوب أفريقيا قد بدأوا ادراك الحاجة الملحة الى التغيير، فليس هناك دليل على التزامهم بهذا الاتجاه . عليهم أن يظهرنا بوضوح ودون مواربة من خلال أعمالهم وسياساتهم ، ان العنصرية المنظمة ، والظلم والمعاناة الناجمين عن الفصل العنصري بالنسبة لأجيال من الأفارقة ، قد انتهت الى الأبد ان ليس هناك سبيل آخر نحو مستقبل قائم على السلم . ان البديل - وهو الصراع الدموي الشرس - ينبغي العمل على درئه . ولا يمكن تحقيق ذلك الا بأن تشرع حكومة جنوب أفريقيا في تغيير هذا النظام البغيض على الفور .

ان زيادة التوتر في أجزاء عديدة من العالم وبصفة خاصة فزو أفغانستان قد أدى الى نتائج وخيمة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولتين العظميين . وان الوفاق أيضا معرض للخطر . ان هذه النتائج قد ظهرت بجلاء في المفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح . وفي هذا السياق هناك حاجة ماسة لبناء الثقة والوفاء بالتعهدات . ولذلك فلم يكن بالشئ المستغرب ألا يكون هناك أى تقدم حقيقي في هذا المجال . ان معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) لم يتم التصديق عليها ، وان المحادثات الخاصة بالتخفيض المتبادل والمتوازن للقوة وصلت الى طريق مسدود . كما أن دورات لجنة نزع السلاح لم تسفر عن نتائج ملموسة . وفي نفس الوقت فان مؤتمر الاستعراض الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية انتهى دون الاتفاق حول اعلان ختامي . ان العديد من البلدان بما فيها بلدى قد انتقدت بحق الدولتين العظميين لفشلهما في تحقيق تقدم في مفاوضاتهما بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

لا شئ في العلاقات بين الدولتين العظميين يوحي بأنه في امكاننا أن نتوقع تقدما سريعا في مسائل الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح ، وهي مسائل ثنائية بطبيعتها . ان هذا لا يعنى أنه لا ينبغي التقدم في مجالات اخرى . ان الأمر يحتاج الى دفعة جديدة لبدء المفاوضات مرة اخرى .

ان احدى هذه المسائل هي معاهدة حظر شامل للتجارب . ان ليس هناك أى اجراء أكثر منها الحاحا لنزع السلاح . ولا يستلزم أحد أن يقلل من الحاجة الى هذه المعاهدة . ان التقرير الذى قدم الى لجنة نزع السلاح في نهاية آخر جولة للمحادثات الثنائية أوضح ان الدول المتفاوضة قد أحرزت تقدما محدودا بشأن العديد من العناصر ذات الأهمية الحيوية . وفي رأينا ، انه من الضروري ان يكون مشروع هذه المعاهدة الشاملة لحظر التجارب جاهزا لنذره في الدورة الاستثنائية الثانية حول نزع السلاح والتي ستعقد في عام ١٩٨٢ . كما اننا نعتقد أيضا ، انه يجب تشكيل الفريق العامل للجنة نزع السلاح في العام القادم ليبدأ المفاوضات حول المعاهدة . ويجب ان تكون احدى مهامه الأساسية أن يوصي بالعمل يمكن من خلاله لنظام كشف الاهتزازات الدولي ان يعمل لمراقبة الالتزام بالمعاهدة .

ان العديد من هذه القضايا ، ستلزم تزج المجتمع الدولي خلال الثمانينات ، كما ان هناك الكثير من المشاكل الأخرى . هو التقدم الذى سيتم في التعامل بانسانية مع التحرك الجماعي للأشخاص الملرودين عبر الحدود ؟ وهل سنستطيع ان نقول ، عند نهاية الثمانينات ، ان العقد الخاص بالعمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى قد حقق أهدافه ؟ لقد أصبح العقد الخاص بالمرأة في أواسطه الآن فعلا ، فهل سنتمكن بعد مرور خمس سنوات من بداية هذا العقد أن نقول ان نصف سكان العالم قد تحسن فعلا تحسنا ملحوظا في الوقت الذى نعرف فيه مما قدم لمؤتمرات كوبنهاغن ان تأثير الخمس سنوات الأولى لهذا العقد كان محدودا للغاية ؟

ويمكن ان نسأل نفس هذا السؤال وهو — هل الانجاز سيكون مناسباً للأهداف — وذلك بالنسبة للعديد من بنود جدول اعمال هذه الجمعية . وانني أعتقد ان الأجوبة تتوقف الى درجة كبيرة على ما اذا كنا راغبون حقا في ان نستخدم هذه المنظمة بفاعلية ، للبحث عن اتفاق حقيقي للتفاوض بدلا من الخرابية . وقبل كل شيء ، فانها تتوقف على ما اذا كنا سنخلص من الجمود والصلابة العتيقة ، ومن المفاهيم البالية ، ونبحث عن طرقت جديدة للعمل سويا — طرقت تكون واقعية وخيالية — هذا هو الطريق الوحيد لتلك المنظمة الدولية ، ولنا جميعا لنواجهه تحديات هذا العقد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر سعادة الرايت أونرايل روبرت د . مولدون رئيس وزراء نيوزيلندا ، على البيان الهام الذي ألقاه توا ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

اصحاب سعادة الرايت أونرايل روبرت د . مولدون رئيس وزراء نيوزيلندا الى المنصة .

مواصلة نذر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد حسن محمد مكي (اليمن) : السيد الرئيس ، باسم وفد الجمهورية العربية اليمنية ، وباسمي شخصيا أود أن أعبر لكم عن ارتياحنا لانتخابكم بالا جماع رئيسا لهذه الدورة الهامة ، واني لأتمنى لكم النجاح في ادارة اعمال الجمعية العامة ، والوصول بمجهوداتها الى تحقيق الأهداف والمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت لا أشك في انكم ستستخدمون كل خبرتكم العملية ، وممارستكم الدبلوماسية الجوية ، لخدمة القضايا العادلة والاسهام في التوصل الى حل المشاكل العاجلة الملحوظة على جدول أعمال الدورة . وان وفد الجمهورية العربية اليمنية سيعمل كل ما في وسعه للتعاون معكم لتحقيق هذه الغاية ولانجاح مهمتكم السامية ، وأود كذلك أن أثنى على سلفكم السيد سليم احمد سليم لادارته الناجحة للدورة الرابعة والثلاثين مقدرا لما بذله من جهود مضيئة لتحقيق النجاح لتلك الدورة والدورات الاستثنائية والخروج منها بقرارات هامة وايجابية .

ولا يفوتني أن أشيد هنا بسعي الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم لزيادة فعالية أجهزة المنظمة ، كما أشير بالتقدير الى مساعيه الحثيثة ، التي لم يتردد في القيام بها لخدمة السلام العالمي ، وفي القضاء على بؤر التوتر في أجزاء كثيرة من العالم ، تحقيقا لأهداف هذه المنظمة العظيمة . كما أحب أن أنوه بتقدير الى تقريره الشامل عن أعمال المنظمة ، والموقف الدولي خلال هذه السنة ، والذي قيم بفهم وموضوعية حل المشاكل والأزمات التي يعيشها العالم .

وانه ليسعدني أيضا ان أتوجه بالتهنئة الحارة الى وفدي دولتي زمبابوي وسانت فنسننت وجزر غرينادين ، بمناسبة انضمامهما الى عضوية الأمم المتحدة بعد حصول شعبيهما على الاستقلال

واسترداد حريتهما ، وأرحب بوفديهما بيننا ، واني لأرى في انضمامهما الى هذه المنظومة الدولية الواسعة نصرا لكل الشعوب المكافحة في الحصول على حقها في تقرير مصيرها كشعب فلسطين وشعب ناميبيا ، ولا أشك في أنهما من خلال عضويتهم ستسهمان اسهاما فعالا في تدعيم الأمم المتحدة وتعزيز دورها في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في العالم .

يأتي انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل وضع دولي مضطرب وعلاقات دولية قلقة ومتوترة ومنافسات تعكر صفو السلام والوفاق الذي كنا نأمل بأن ينتهي عقد السبعينات وقد ترسخت جذوره واتسع نطاقه ، ليشمل ليس فقط القوى الرئيسية صاحبة المبادرة بخلقه وجعله سمة من سمات العلاقات الدولية ، وانما أيضا العالم كله ، لينعم العالم وبالذات الشعوب التي عانت من نير الاستعمار والامبريالية ، واستغلال ثرواتها والتنافس والاستقطاب الدولي — بالسلام والاستقرار كخطوة ضرورية نحو خلق مناخات جديدة في العلاقات تتسم بالديمقراطية والتكافؤ ، ويختفي معها الاستغلال والتوتر والتسابق على التسليح وعدم الاستقرار .

ان الوضع الدولي الراهن يعكس نفسه بكل سلبياته ليس فقط على العلاقات الدولية ، وانما على الاستقرار والتنمية والتقدم في كل أنحاء العالم وخاصة العالم الثالث .

ولقد قصدت بهذا الاستهلال التذكير بأن جهودا كبيرة ومكثفة مطلوبة من المجتمع الدولي مثلا بالأمم المتحدة التي منذ انشائها تعمل على إنهاء المسببات والآثار لكل ما من شأنه عرقلة مسيرة السلام والأمن في أي بقعة من بقاع العالم ، باعتبار ان السلام كل لا يتجزأ ، ومطلب كل دول وشعوب العالم ، وخاصة تلك التي لم تنعم به منذ حصولها على استقلالها وحريتها ، وأقصد بها شعوب العالم الثالث ، وعلى رأسها شعوب الشرق الأوسط ، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة حيث بليت تلك الشعوب بمؤامرات استعمارية ظلت تحاك ضدها منذ أوائل هذا القرن وحتى اليوم .

ان الشعب العربي الذى ناضل في مختلف الأقطار العربية ضد الاستعمار بمختلف قواه وأشكاله قد فرض عليه أن يستمر في هذا النضال ضد الكيان الصهيوني العنصرى الاستعمارى الدخيل والذى خلق ووجد وتيسرت له أسباب النماء والقوة من قبل دول استعمارية وامبريالية لكي تظل هذه المنطقة تعيش حالة مزمنة من عدم الاستقرار والتجزئة والاستنفار ، بسبب خلق دولة اسرائيل بقرار من هذه المنظمة ، التي تتنكر لها اليوم وتستعثر بقراراتها ، وتمارس أعمالا ضد الشعب العربي الفلسطيني تتمثل في التشريد ومصادرة الممتلكات وسن قوانين التفرقة العنصرية .

ولقد توسعت اسرائيل عن طريق العدوان على بعض الأقطار العربية في عام ١٩٦٧ واحتلت على اثر هذا العدوان كل فلسطين وبعض الأراضي العربية ، وبهذا العدوان وان نفسه تمكنت الدولة الصهيونية العنصرية العدوانية من اكتساب مواقع جديدة للقوة ، وفرض منطق الغاب والقرصنة بمساعدة ودعم ومباركة مستمرة من دولة عظمى لا تزال تقف حتى الآن موقفا ظالما مع هذا العدوان ، وضد حقوق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة الى وطنه وتحرير أرضه واقامة دولته المستقلة الكاملة السيادة بقيادة طليعته النضالية ، منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الشرعي الوهيد التي وقفنا جميعا الى جانبها والى جانب الحق والعدل خلال الدورة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني وفي كل المناسبات الماضية .

انه كلما تزايد التأييد الدولي للقضية الفلسطينية والتعاطف مع نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير ونضال الشعب العربي في تحرير أراضيه المحتلة ازادت فطرسة وعدوانية اسرائيل وازداد الدعم الامبريالي العسكرى والاقتصادي والدبلوماسي لهذا المسلك المشين وكأننا في سياق بين الخير والشر والعدالة والظلم . ان على هذه المنظمة الدولية التي ولدت في أتون نيران الحرب والصراع أن تضع حدا لهذا المسلك خدمة لوجودها وأهدافها وللسلم العالمي ومصالحه جميع شعوب العالم .

ان العجرفة الاسرائيلية والتحدى الوقح واللامسؤول لقرارات الأمم المتحدة لا يضع جيلنا أو الأجيال القادمة على عتية وضع يبعث على التفاؤل ، فها هي اسرائيل التي أسكرتها نشوة انتصارها الرخيص والمؤقت بسبب صفقة كامب ديفيد الخيانية هذه الصفقة التي لم تخدم السلام في المنطقة ، وانما خدمت أهداف استراتيجية اسرائيل العدوانية التوسعية والقوى المؤيدة لها ، فبعقد

هذه الصفقة المعادية بشكل واضح ومباشر للأمانى الوطنية الفلسطينية والنضال الفلسطيني ولحق الشعوب العربية في تحرير أراضيها واجلاء العدو والمحتل لها منذ عام ١٩٦٧ ، توسعت اسرائيل في انشاء المستوطنات في كل الأراضي العربية المحتلة ، وبالذات أرض فلسطين المحتلة وقلبها النابض بالحرية والنور ، انها القدس الشريف . ولجأت اسرائيل الى أعمال العصابات الاجرامية بتآمرها على اغتيال عمد الضفة الغربية المحتلة ، والرافضين مع شعبهم للاحتلال ومؤامرة الحكم الذاتي وأعمال القهر والقمع والارهاب التي تفاقمت بعد صفقة كامب ديفيد التي أدينت من قبل كل الشعوب والحكومات العربية ، ومن ضمنها حكومة وشعب الجمهورية العربية اليمنية .

لم تكف اسرائيل بهذه الأعمال التي يدبها وينفر منها الضمير الانساني وكل الأديان السماوية والشرايع البشرية ، بل تمارت في سلوكها وذلك باصدارها قانونا يضم القدس الى كيانها اللاشعري وجعلها عاصمة موحدة لدولتها ، وهذه المناسبة يسرنى أن أعرب نيابة عن حكومتي عن التقدير والعرفان للدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية التي وقفت مع الحق العربي ورفضت القرار الصهيوني الذى يكرس سياستها التوسعية البشعة والمنافية لأبسط المبادئ الدولية والقوانين المنظمة لأوضاع الأراضي العربية المحتلة . كما نعبر عن امتناننا بهذه المناسبة للدول التي استجابت لقرار مجلس الأمن الدولي بعدم شرعية الاجراء الاسرائيلي وسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس تعبيراً عن استنكارها لهذا الاجراء ، ورفضها لسياسة الضم والافتصاب والاحتلال .

ولم تقتصر أعمال القرصنة الاسرائيلية على ضميتها الرئيسي الشعب الفلسطيني في دياره ووطنه ، وانما امتدت الى داخل حدود دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة هي لبنان ، ان أصبحت الغارات الجوية والبحرية والبحرية الاسرائيلية ضد أراضي وشعب لبنان ومخيمات الشعب الفلسطيني عملاً روتينياً اسرائيلياً تقوم به متى ما أرادت بدون رادع أو مانع على مسمع ومرأى من القوات الدولية التي أنيطت بها عملية حفظ السلام في الجنوب اللبناني وضبط الانتهاكات الاسرائيلية ، وتطبيقاً لمخطط صهيوني امبريالي عملت وتعمل اسرائيل على دعم جماعات مسلحة منشقة تقوم بالمساعدة على تنفيذ المخطط الاسرائيلي بتصدير الحرب والاضطراب الى لبنان .

أؤكد في هذا المحفل المهيب أنه لا يمكن أن يقوم سلام في منطقة الشرق الأوسط على أساس الاغتصاب والقهر والارهاب وهضم الحقوق والاحتلال . ان أن السلام في رأى حكومة الجمهورية

العربية اليمينية يجب أن يركز على ضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية والتطلعات القومية للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه والعودة الى وطنه وحقه في انشاء دولة وطنية مستقلة كاملة السيادة غير مغلولة بأية شروط أو قيود تنقص من هذا الحق أو تنال منه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد . وانهاء كل أشكال وآثار الاحتلال الاسرائيلي من مستوطنات وقرارات أدت الى تغيير المعالم الديموغرافية والتركيب السكاني للأرض الفلسطينية . والانسحاب الكامل غير المشروط من الأراضي العربية المحتلة وطمس كل معالم وآثار الاحتلال الصهيوني لهذه الأراضي الذي تم منذ عام ١٩٦٧ .

والاعتراف أيضا بأن طريق كامب ديفيد ليس هو الطريق الذي يوصل الى السلام والاستقرار في المنطقة ، وانما هو استمرار للتآمر على الشعب الفلسطيني ، وكل الشعوب العربية ويلتزم بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣ / ٧٥ والقرارات الصادرة عقب الدورة السابعة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني .

تقف الجمهورية العربية اليمينية وما مع شقيقاتها الدول العربية فيما يخص أي تطور أو مواقف أو سياسات تؤثر على السلم والاستقرار في المنطقة العربية . واننا لنشعر بالأسى والأسف للأحداث الجارية في منطقتنا بين العراق وايران ونؤيد كل الجهود التي تبذل من قبل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي لوقف كافة العمليات العسكرية بين البلدين الشقيقين حقنا للدماء وحفاظا على السلام والأمن في المنطقة .

ونرحب بالخطوة الايجابية التي اتخذتها الحكومة العراقية بالاستجابة لقرار وقف اطلاق النار، ونعتبر أن ذلك يشكل خطوة الى الأمام لتحسين الأجواء والوصول الى حل عادل .
كما نؤيد المساعي الحميدة التي تبذلها كثير من الدول الأعضاء في منظمتنا هذه ، وندعو الى امتناع جميع الدول وخاصة الكبرى عن التدخل في هذا النزاع ومساعدة الدولتين الجارتين على ايجاد تسوية سلمية تخلق مناخا لابعاد المنطقة عن مخاطر الحرب والمواجهة الواسعة ، مساهمة في حفظ السلام العالمي .

ان الجمهورية العربية اليمنية لتتابع بقلق واهتمام تابع من احساسها بأنها دولة قريبة من مناطق الاحداث هذه ، سواء كانت في الخليج العربي أو البحر الأحمر أو المحيط الهندي ، تتأثر سلبا وايجابا بما يجرى فيها ، وانها لتعلن عن استنكارها لتحويل المنطقة الى بؤرة للتوتر والتنافس الدولي من قبل القوى الأجنبية ، وترى أن منطقة البحر الأحمر يجب أن تكون منطقة سلام خالية من أى قواعد أو تواجد اجنبي ، وأن مسؤولية حماية منطقة الخليج العربي هي مسؤولية شعوبها وحدها ، وشعوبها قادرة على حمايتها وصيانتها من أى تدخل اجنبي .

وما دام السلام الاقليمي والاستقرار الدولي مرتبطان ، فان الجمهورية العربية اليمنية تكرر موقفها من مسألة جعل المحيط الهندي محيط سلام خال من الوجود الاجنبي مهما كان شكله ودرجة تواجد ه .

وأظن أن الظرف الذي نعيش فيه يجعل تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فسي ورتها السادسة والعشرين رقم ٢٨٣٢ (د - ٢٩) والخاضع باعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، أمرا ملحا ومهما وفي خدمة السلام والأمن الدوليين ومصالح شعوب المنطقة كلها .
لقد أحرزت حركة النضال ضد الاستعمار والعنصرية نصرا جديدا باستقلال زيمبابوي من النظام الاستعماري العنصري البغيض في العام الحالي وهذا الرصيد الجديد والايجابي تم بفضل نضال شعب زيمبابوي ورفضه لاستمرار السيطرة الاستعمارية تحت أفتنة جديدة ، وبفضل تعاظم الدعوى والاسناد الدولي لهذا النضال ، من قبل منظمة الأمم المتحدة وكل القوى المحبة للحرية والعدالة في العالم ، وما تم في زيمبابوي يبشر بأن نظام العنصرية والاستغلال الذي تمارسه جنوب افريقيا ضد الاغلبية السوداء في المنطقة وضد شعب جنوب غرب افريقيا المناضل ، لا بد أن يزول وتحقق شعوب تلك المنطقة حقها في الاستقلال التام .

ان نظام الحكم العنصرى في جمهورية جنوب افريقيا ، الذى لا يزال يحتل ويستغل شعب جنوب غرب افريقيا - ناميبيا - ، لا يتحدى فقط منطق العصر الذى انتهت فيه امبراطوريات استعمارية عديدة ، وانما يتحدى منظمنا الدولية وقراراتها ومواقفها . ان الطبيعة الاستعمارية العنصرية لهذا الاحتلال تجعل مسؤولية شعب ناميبيا بقيادة منظمة جنوب غرب افريقيا - سوابو - ممثلة - الشرعية الوحيد ، كبيرة وجسيمة وانها لمسؤولية وطنية مستمرة للكفاح لانها هذا الاحتلال العنصرى الاستعمارى ، الذى تدعمه وتشجعه ، للأسف الشديد ، بعض الدول خدمة لأهدافها ومطامحها الاستراتيجية ، على حساب الحق والعدل والاستقرار الذى يتوق لتحقيقه والعيش في ظله هذا الشعب المناضل الذى لا بد أن يطرد هذا الجيب الاستعمارى العنصرى الأخير في القارة الافريقية . ان وفد الجمهورية العربية اليمنية يطالب بوضع القرار رقم ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات الاخرى الصادرة قبل واحد وعشرين عاما في الدورة الخامسة عشرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة موضع التطبيق ، هذا القرار الذى ينص على منح كافة الشعوب والبلدان المستعمرة استقلالها والتي استقلت بعد صدوره عشرات الدول في العالم الثالث .

لقد أدركت شعوب العالم الثالث أن معركة الحرية والاستقلال السياسي ليست نهائية المطاف بالنسبة لها ، وانما لا بد أن يكتمل هذا النضال بتحقيق أهم متطلباته ألا وهو الاستقلال الاقتصادى . لذلك سعت منذ أوائل الستينات الى عقد مؤتمرات في اطار الأمم المتحدة لبلورة مطالبها ، تحديدها الرغبة في اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

ان كل المؤشرات الاحصائية والعلمية تؤكد ضرورة وأهمية تبني هذا النظام ، ليس فقط لمصلحة شعوب الدول النامية وانما لمصلحة التقدم والنمو الاقتصادى في العالم كله . ان عدم العدالة السائدة في العلاقات الاقتصادية الدولية وعدم التكافؤ والتمييز وازدياد الاختلال فى موازين المدفوعات ، يؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية في العالم الثالث ، وان العجز في موازين مدفوعات الدول النامية غير المصدر للنفط لهذا العام ، الذى سيبلغ حوالي ٧٠ مليار دولار ، يعني أن الدول النامية تواجه حالة أشبه بالكارثة .

واننا لنعبر في هذا المجال عن أسفنا للفشل الذى منيت به الدورة الاستثنائية الحادية عشرة والتي خصصت للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى .

لقد مضت أعوام عديدة منذ أن اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة الاعلان الخاص باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبرنامج العمل الخاص لتنفيذه ، ان الجهود التي بذلت في الحوار القائم والمفاوضات الطويلة بين الشمال والجنوب على مختلف المستويات وفي اطار الامم المتحدة وخارج نطاقها ، كانت بغية الوصول الى اتفاق حول الأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ولكنه أصبح واضحا أن المواقف المتشعبة وغير العادلة لكثير من الدول المتقدمة ، كانت سببا لعدم نجاح تلك الجهود وفشل الوصول الى نتائج ايجابية .

ان حركة عدم الانحياز تعبر اليوم عن صحوة العالم الثالث واصراره على ألا يسير في طريق تحدده وترسمه له القوى العظمى ، وتعتبر أيضا عن الاقتناع بأن لهذه الدول دور تقوم به في الشؤون الدولية التي لم تعد حكرا على القوى الكبرى .

وبلادي كدولة مؤسسة ومساهمة في أنشطة حركة عدم الانحياز ، متفائلة بأن مستقبل هذه الحركة سيكون أكثر اشراقا ، وأن فاعليتها ستزداد وايجابيتها ستقوى ، ما دامت تعبر عن مصالح وطموحات شعوب العالم الثالث التي لا تزال عرضة وضحية للتنافس الدولي والاستغلال الامبريالي . وان هذا الاطار الدولي الذي بدأ صغيرا ومحدود العدد ، اتسع ويتسع مع الزمن ، مما يدل على صلاحية هذا التنظيم الدولي وفاعليته وقائده باعتباره الوعاء الذي يربط ولا قد تكون متباعدة جغرافيا ، لكنها متوحد الارادة وتجمعها مصالح مشتركة ، أهمها حرصها على أن يسود السلام والاستقرار العالم كله ، وأن تختفي اسباب التوتر والحروب ، وأن تتسم العلاقات الدولية بسمه الاستقرار والتعاون والفهم المشترك .

والجمهورية العربية اليمنية ملتزمة التزاما تاما بهذه السياسة ، وتنفذ كل قراراتها خاصة تلك المساندة لحق الشعوب في تقرير مصيرها والمعادية للامبريالية والاستعمار والعنصرية الصهيونية ، وقد جسدت بلادى هذا الالتزام في المبدأ السادس من مبادئ ثورتها التي قامت في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٢ م .

وفي نطاق الحديث عن بؤر التوتر في العالم ، يأتي الحديث عن وجوب حل المشاكـلـ
المعلقة والتي قد تهدد الأمن والسلام في العالم . وتأتي مشكلة افغانستان التي نؤيد جميعـ
الجهود الرامية لحل المشكلة بالطرق المناسبة ، حتى يستطيع شعب افغانستان ان يتقدم ويتطـور
حسب ارادته وبالطريقة التي اختارها لنفسه دون تدخل في شؤونه الداخلية . وهذا تأكيد لموقفنا
المبدئي الثابت .

ان من بين واجبات ومسؤوليات هذه المنظمة الدولية والبشرية كلها وضع حد لسباق التسلح ونزع السلاح نزعا شاملا لتعيش البشرية آمنة مطمئنة على وجودها ومستقبلها .
ان نزع السلاح ، في رأينا ، يعني نزعا للفقر والتخلف ولعدم المساواة وللتوتر الدولي ليحل محله عصر من الرخاء الذي يشمل المعمورة كلها .

وانها لوصمة عار أن ينفق على التسلح وسباقه عشرات الملايين من الدولارات يوميا بينما يتضور الملايين من الناس جوعا في أنحاء عديدة من العالم بسبب كوارث طبيعية وكوارث من صنع البشر أيضا . ولم يقتصر سباق التسلح على خلق جو خانق من الپأس ضد البشرية ورفبتها في أن تعيش الأفضل من آمالها في المستقبل بعيدة عن الصعوبات التي تواجهها وتشكل عقبة رئيسية في سبيل ايجاد علاقات دولية تتسم بالانفراج والتعاون والصدقة . ولقد تعدت الآثار السلبية للانفاق العسكري وسباق التسلح حدود الدول الكبرى الى الدول النامية والمستقلة حديثا ليشكل هذا الانفاق عبئا على أوضاعها الاقتصادية والمالية .

وان كل ذلك يعكس عدم الثقة السائدة في العلاقات الدولية وانسحاب آثار التنافس والصراع بين القوى الكبرى الى الدول الصغيرة التي لا مفر لها من الاعتماد ، بشكل أو بآخر ، على القوى الكبرى في تسليحها وتنظيم وتدريب جيوشها مع ما يعنيه ذلك من سلبيات على قدرتها على اتخاذ قراراتها السياسية والاقتصادية بمعزل عن التأثير والضغط الأجنبي .

ان بلادى لتؤيد وتبارك الجهود الرامية الى نزع السلاح والحد من سباق التسلح ووقف التجارب النووية وفقا كاملا ، وتأمل باخلاص أن تتوصل القوتان الأعظم في القريب العاجل الى الاتفاق والتوقيع على المرحلة الثانية من مفاوضات الحد من سباق التسلح - سولت ٢ - كعلامة على حب السلام وكره الحرب واحترام الجنس البشري والرفقة في عدم تدميره .

لقد انتهجت بلادنا ، ومعها غالبية المجتمع الدولي ، موقفا يمثل في ضرورة انهاجذور الأزمة والتوتر السائد بين شطرى كوريا وذلك بالبدء بايجاد الأسس المنطقية والمعقولة للتفاوض بين حكومتي شطرى البلدين سعيا نحو تحقيق علاقات سلمية وإيجابية تكون مدخلا طبيعيا لوحدة هذا الشعب العريق المجزأ .

وتؤكد بلادنا ، بهذه المناسبة ، على موقفها بأن يتسم السبيل المؤدى الى الوحدة الكورية

بالديمقراطية ، وأن يكون بعيدا عن أى تدخل أجنبي أو تأثير خارجي مهما كان شكله ومصدره ، وأن يكون سلميا تشارك فيه كل القوى الديمقراطية والوطنية في كلا الشطرين .

ولا شك أن انتهاء التجزئة الكورية سيكون عاملا مساعدا للسلام والاستقرار ليس في شبه الجزيرة الكورية فحسب وإنما في منطقة جنوب آسيا والعالم كله .

كما أننا نؤكد موقفنا من قضية قبرص وأؤكد وأكرر في هذه المناسبة موقف بلادنا الثابت من تلك القضية فيما يأتي :

أولا - مسؤولية الأمم المتحدة ازاء حفظ السلام وصيانة الاستقرار في هذا البلد الممزق مسؤولية ثابتة .

ثانيا - أهمية أن تكون قبرص وتستمر كدولة موحدة حيادية يتمتع فيها جميع أبنائها على اختلاف دياناتهم وأعراقهم بالمساواة والعدالة .

ثالثا - ضرورة الوصول الى حل من خلال التفاوض ، برعاية الأمم المتحدة ، لانتهاء الأوضاع غير الطبيعية التي تعيشها قبرص حاليا .

ان تزايد بؤر التوتر في العالم يتطلب منا جهودا كبيرة لتدعيم منظماتنا والتي استطاعت أن تحقق طوال السنين الماضية الكثير من الأعمال الايجابية ، وأننا لنأمل أن تخرج هذه الدورة ، كما يتطلبه الموقف الدولي ، باتخاذ القرارات الايجابية وخاصة ضد تلك الدول التي تستهتر بقراراتها ومواثيقها ، ونخص بها اسرائيل ، التي أصبح من الضروري تجميد نشاطها في جميع المنظمات الدولية حتى ترضخ لقراراتها وتلتزم بمواثيقها .

واننا من جانبنا نؤكد أننا لن ندخر جهدا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة النبيلة في ظل الالتزام بمبادئها وميثاقها وأحكامه التي نؤمن بها ايمانا مخلصا .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أرفع هذه الجلسة ، أود أن أشير بايجاز الى برنامج العمل الذي أعلنت عنه في الجلسة العامة الثانية والعشرين بتاريخ ٣ تشرين الاول / اكتوبر وكنتيجة لمشاوراتي فان انتخابات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، البنود ١٥ أ ، ب من جدول الأعمال ، سوف تجرى في صباح يوم الاثنين ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر . وبناء عليه

فان الجمعية ستبدأ بحث البند ١١٩ المعنون : " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " بعد ظهر نفس ذلك اليوم ، أى بعد ظهر يوم الاثنين ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر .
انني أعطيكم هذا الجدول المنقح في هذه المرحلة حتى تتمكن الوفود من أن تنظم عملها طبقاً له .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٣٥